

أثر البُعد الأمني والمذهبي في العلاقات المصرية – الإيرانية بعد عام ٢٠١١

الباحث حيدر صباح حسن *

المقدمة

لقد برزت المحددات الأمنية والمذهبية في السياسة الخارجية للدول في العقود الأخيرة بشكل مضطرب متزايد ومن بين هذه الدول التي تأثرت بهذه المحددات العلاقات المصرية الإيرانية المتدهورة منذ عام ١٩٧٩ إذ لم يكن للبعدين الأمني والمذهبي أي أثر في العلاقات بين الدولتين خلال الحقب التاريخية الماضية فكان دوره ثانوياً قبيل ذلك التاريخ حيث دخل البُعد الأمني والمذهبي على خط التجاذب والتوتر بين البلدين وبوصفه عاملاً مؤثراً في مسار العلاقات المصرية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ بسبب ما جاءت الثورة من شعارات ومبادئ تصدير الثورة خارج حدود إيران ومنها إلى الدول المجاورة فتوترت العلاقات بين إيران من جهة ودول المنطقة من جهة ثانية وقد انعكست هذه التوترات على العلاقات بين القاهرة وطهران

وعقب الثورات الربيع وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر تضاعف التوتر الأمني والمذهبي بين الدولتين بشكل أكبر نتيجة التوترات الأمنية في الخليج والمنطقة فضلاً عن الشحن الطائفي والمذهبي الذي كان سائداً خلال تلك الفترة مما أثر على تطور العلاقات بين الجانبين لذا سُنسلط هذه الدراسة الضوء على أثر البُعد الأمني والمذهبي في توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه إيران بعد عام ٢٠١١ .

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على أحد أبرز المواضيع المهمة والحساسة والتي لم تكن ذات تأثير في العلاقات المصرية الإيرانية ما قبل الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لذا توضح هذه الدراسة أثر البُعدين الأمني والمذهبي في السياسة الخارجية المصرية تجاه إيران بعد عام ٢٠١١ والتي ضاعفت من توتر العلاقات بين البلدين آنذاك.

كلية الأمام الكاظم (ع)

الوصفي التحليلي من خلال رصد وتحليل أبرز القضايا وتطورات العلاقات الثنائية بين البلدين في ضوء المؤثرات الأمنية والمذهبية التي كانت سائدة في حينها.

هيكلة البحث: تنقسم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين يتناول المحور الأول البُعدين الأمني في العلاقات المصرية الإيرانية بعد ثورة يناير ٢٠١١ فيما يتناول المحور الثاني البُعد المذهبي الطائفي في العلاقات المصرية الإيرانية منذ ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢ وحتى ما بعد عام ٢٠١١.

المحور الأول: المتغير الأمني في العلاقات المصرية – الإيرانية

أولاً: المتغير الأمني في سياسة مصر تجاه إيران :

مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وإعلان تأسيس الجمهورية الإسلامية أُعتبر المسؤولين في إيران إن الحركات الإسلامية في الدول العربية وبخاصة مصر بأنها جناح تابع لها وبمثابة قوة خفية لها حيث أدى ذلك إلى قيامها بإدانة سياسة الحكومة المصرية في التضييق على عناصر الجماعات الإسلامية ففي أواخر عقد الثمانينيات ومطلع بداية عقد التسعينيات توترت العلاقات المصرية الإيرانية بشكل حاد وذلك بعد تورط النظام الإيراني في التنظيم الشيعي في مصر.^(١) من جهة أخرى فقد كان لتطور العلاقات الإيرانية السودانية والذي

إشكالية البحث: شهدت العلاقات المصرية الإيرانية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تحسناً نسبياً في نمط العلاقات وبدأت فرص بؤادر التقارب تتعزز بشكل كبير إلا أنّ تصاعد التوترات الجيوسياسية في المنطقة وزيادة المخاوف الأمنية المصرية تجاه إيران فضلاً عن تزايد الشحن الطائفي والمذهبي والذي أدى لتكريس القطيعة بين البلدين خلال تلك الفترة لذا تنطلق فكرة هذه الدراسة في سؤال رئيسي مفاده: ما أثر البُعدين الأمني والمذهبي على العلاقات المصرية الإيرانية بعد عام ٢٠١١ ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة وعلى النحو التالي:

كيف أثرت المخاوف الأمنية المصرية في تقليص فرص التقارب مع إيران بعد عام ٢٠١١؟

إلى أي مدى أثر البُعد المذهبي الطائفي في زيادة حدة القطيعة والتوتر في العلاقة مع إيران بشكل مضطرب ومتزايد إبان تلك الفترة؟

فرضية البحث: ساهم البُعد الأمني والمذهبي في فترة ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ في مصر والذي أدى ذلك لتوقف مسار التطبيع المفترض بين البلدين وقتها وذلك بالرغم من التحسن الجزئي في العلاقة بينهما وذلك إثر التوترات الجيوسياسية الأمنية في المنطقة وتصاعد موجة الخطاب المذهبي والطائفي والذي انسحب على العلاقات بين القاهرة وطهران حينذاك.

منهجية البحث: تعتمد هذه الدراسة على المنهج

بالإضافة إلى بقايا المتشددين من تنظيم القاعدة والذين لجأوا لإيران بعد الحرب الروسية الأفغانية خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي ومع أحداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ وهروب المتشددين المصريين المنخرطين في صفوف تنظيم القاعدة من أفغانستان عبر الحدود المشتركة ومنها إلى إيران واستقرارهم هناك فقد طالبت القاهرة عدة مرات بتسليم هؤلاء "الإرهابيين" من جانب طهران وعليه شكل الملف الأمني عاملاً إضافياً في توتر العلاقات بين البلدين في تلك الفترة.^(٥) في حقيقة الأمر كانت قيادات الجيش هي ذاتها قيادات عهد الرئيس حسني مبارك التي لطالما وقفت بالضد من تطور العلاقات مع إيران لمدة أكثر من ٣٠ عاماً وقد مارست دوراً كبيراً في إفشال كل محاولات التقارب التي قام بها مفكرون وحزبيون وسياسيون من كلا البلدين قبل الثورة.^(٦) وعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أتهمت الأجهزة الأمنية المصرية إيران بأن لها دور في اقتحام السجون في أعقاب الثورة وفي ضوء ذلك قامت السلطات الأمنية بطرد المستشار الثالث في مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة قاسم الحسيني حيث تمكن جهاز المخابرات العامة من مراقبة تحركات أحد أفراد وزارة الأمن والاستخبارات الإيرانية والذي يعمل بمقر البعثة الإيرانية في القاهرة وذلك أثناء قيامه في مخالفة بروتوكول التعاون الدبلوماسي وضافت الوكالة بأن التحريات قد بينت أن الدبلوماسي زاداً من نشاطه

انعكس سلباً على العلاقات بين البلدين آنذاك إذ أدى زيادة تطور النشاطات العسكرية بين إيران والسودان بناءً على اتفاق بين الدولتين مما أغضب مصر من هذا التعاون العسكري بين الجانبين وعلى إثر ذلك سحب مصر مسؤول مكتب رعاية المصالح من طهران كان ذلك في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.^(٧) فضلاً عن ذلك وخلال آذار/مارس عام ١٩٩٣ القت الأجهزة الأمنية المصرية القبض على مواطنين سودانيين كانوا يرومون التسلل إلى مصر عبر منفذ السلم حيث وجهت السلطات المصرية لهم اتهامات بتلقي تدريب عسكري في إيران لغرض تنفيذ عمليات في الداخل المصري.^(٨) لذلك فقد شكّلت مسألة الأمن الداخلي في مصر وبعض الدول العربية الأخرى أحد أبرز القضايا الخلافية بين البلدين وقبل أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث أعتاد النظام المصري على اتهام إيران في التدخل بالشؤون الداخلية لمصر عن طريق دعم إيران بعض الجماعات المتطرفة المعارضة للنظام المصري وذلك بغرض زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي وذلك عبر تقديم التأييد والدعم للتنظيمات المتشددة التي انخرطت في ممارسة العنف ضد مؤسسات الدولة والمجتمع المصري.^(٩) ومما لا شك فيه يعتبر ملف احتضان إيران للإسلاميين المعارضين من أكثر القضايا الخلافية المؤثرة على العلاقات المصرية-الإيرانية ومع تمسك النظام المصري على استعادة المطلوبين أمنياً والمتواجدين في إيران

لذلك تبقى الأجهزة الأمنية في مصر وبشكل خاص عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ هي المتحكم الرئيسي والفعل في ملف العلاقات مع إيران وليس وزارة الخارجية؛ حيث تؤكد القيادة الأمنية في مصر على أن تطور العلاقات يجب أن يكون على نحو تدريجي في إعادة العلاقات بين البلدين.^(٩) كما زاد هذا التقاطع بعد رفض السلطات المصرية جهود إيران منذ عام ٢٠١١ في دعم التبشير الشيعي داخل أوساط المجتمع المصري لاسيما في ظل الاستنكارات لأحزاب وائتلافات وهيئات إسلامية وسياسية حول افتتاح أول حُسَيْنِيَّة بالقاهرة بوصفه على أنه اختراقاً غير متفق لحساسيته داخل مجتمعها السنِّي والتي كان يرعاها رجل الدين الشيعي من أصول لبنانية السيّد (علي الكوراني) والذي يقيم في إيران فقد كان يروم تأسيس تنظيم حزبي شيعي باسم (حزب التحرير) في القاهرة له روابط انتماء مع حزب الله اللبناني.^(١٠) وخلال فترة تولي الإخوان المسلمين السلطة بقيادة الرئيس مرسي الحكم حيث تحدثت مصادر أمنية ومخابراتية آنذاك عن قيام الجنرال الراحل قاسم سليمان قاندي فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني بزيارة إلى القاهرة والتي استمرت لمدة يومين وتم خلالها عقد اجتماع سري مع عدد من قيادات وأعضاء مكتب الإرشاد التابع لجماعة الإخوان المسلمين وعلى إثرها تم التباحث حول التعاون والتنسيق الأمني بين البلدين ولكن في المقابل رصدت أجهزة أمن الدولة والمخابرات خفايا

الاستخباري إبان أحداث ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ منتهزاً حالة الفراغ الأمني في البلاد خصوصاً بعد توتر الأوضاع الداخلية والأمنية في شمال سيناء.^(١١) ولذلك فإن الأجهزة الأمنية تنظر من زاوية الحفاظ على النسيج الوطني والعمل على منع تشكيل جماعات تدين بالولاء لإيران يمكن أن تشكل عامل تجاذب طائفي مع المكون السني والذي يُشكل النسبة الأكبر في مصر علاوة على ذلك تنظر بعض الأجهزة السيادية المصرية كالمخابرات العامة والحربية وجهاز أمن الدولة نظرة توجس من النموذج الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لذلك ترى هذه الأجهزة بأن إيران في عهد الشاه لم يكن لديها مشاريع تبشيرية في المنطقة لكن بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ عملت إيران على تصدير الثورة إلى المنطقة بما فيها مصر من خلال المراقدين والمزارات الدينية لمؤسسي الدولة الفاطمية ومراقدين آل البيت وعليه فقد عززت هذه النظرة الأمنية هاجساً عند المصريين لكن في المقابل لم تنعكس هذه النظرة على الخطاب الإعلامي والدبلوماسي الذي اكتفى بالعوامل غير الأيديولوجية.^(١٢) لذا يمكن القول إذ ما يزال المنطق الأمني يهيمن على المنطق السياسي والقرار المصري فيما يتعلق بإيران بعد الثورة لذلك فإن منطق الأمن يركز على الأخطار من احتمالات الاختراق الإيراني للمجتمع المصري تحديداً فيما يتعلق بنشر عقيدة التشيع أو إثارة الفوضى من خلال الأعمال التخريبية داخل مصر ونتيجة

الاستقطاب الدولي وسياسة الأحلاف في الشرق الأوسط وقد شهدت مرحلة ما بعد ثورة يوليو توتراً متصاعداً نتيجة انقسام التحالفات الدولية إذ انحازت إيران إلى المعسكر الأمريكي بينما ارتبطت مصر بالاتحاد السوفيتي مما عمق التباينات الأيديولوجية والسياسية وتراجع هذا التوتر نسبياً في عهد الرئيس أنور السادات خاصة مع توجهه نحو الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ لكن سقوط نظام الشاه عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية أعاد التوتر لذروته لاسيما مع تبني إيران تصدير الثورة ومعاداتها للولايات المتحدة و(إسرائيل) في المقابل انخرط مصر في عملية السلام مع الكيان الصهيوني^(١٢) ومنذ ذلك الحين أكتسب المحدد الطائفي أهمية متزايدة في صياغة العلاقات خصوصاً مع صعود الإسلام الراديكالي في إيران فضلاً عن مواجهة مصر لتحديات داخلية وخارجية من جماعات إسلامية متشددة كما ساهمت التطورات الإقليمية والدولية وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في تعميق دور البعد الطائفي فقد أفرزت السياسات الأمريكية في العراق وأفغانستان وما رافقها من محاور إقليمية متصارعة إذ جعلت من البعد الطائفي محدداً مركزياً في إدارة العلاقات بين مصر وإيران خصوصاً مع تزايد الدور الإيراني في العراق ولبنان وفلسطين وتنامي البرنامج النووي الإيراني وهكذا انتقل المحدد الطائفي من موقع هامشي قبل ١٩٥٢ إلى عنصر

هذه الزيارة وتفاصيل الاجتماع الذي دار بين الجانبين وبأن هناك نوايا ومخطط جرى خلال الاجتماع السري للطرفين من أجل دفع عجلة العلاقات نحو التحسن وخصوصاً في المجال الأمني^(١١). وبناءً على كل ما تقدّم تظل الشكوك والهواجس مسيطرة على منظور الأجهزة الأمنية على قرارات السياسة الخارجية في التعاطي مع إيران لما تتمتع إيران من نفوذ كبير في المنطقة وعليه يمكن القول إذ تدرك الأجهزة الأمنية مدى حجم التهديدات التي تشكلها إيران على الأمن القومي المصري لذا فإن الدولة المصرية دائماً ما تريد الابتعاد عن أي شيء يمكن أن يكون مدخلاً لإعادة نشر عقيدة التشيع إليها أو إعادة إثارة هذا الموضوع الحساس مجدداً كما يلاحظ في دور البعد المذهبي.

المحور الثاني: المتغير المذهبي – الطائفي في العلاقات المصرية – الإيرانية

تشكل العلاقات الإيرانية المصرية نموذجاً معقداً تتداخل فيه محددات متعددة فقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان البعد الطائفي هامشياً في العلاقات بين البلدين بينما لعبت عوامل أخرى مثل تقارب الأنظمة الحاكمة والتجانس الأيديولوجي والتحالف الدولي مع بريطانيا أدواراً أكثر تأثيراً غير أنّ الأوضاع تغيرت بعد الثورة المصرية وصعود المد القومي حيث أضحت العامل القومي أساسياً في توجيه السياسة الخارجية المصرية مقابل بروز

الأزهر^(٤) بالرغم من أن تأثير المؤسسة الدينية في مصر على قرار السياسة الخارجية قد لا يبدو ملموساً وفيما يتعلق بالعلاقة مع إيران نلاحظ موقف هذه المؤسسة بالغ الأهمية لذلك فجزء أساس من القيود والمحددات التي أثرت على القرار المصري تجاه إيران ينطلق من الوضع الداخلي والمخاطر المتوقعة في حال عودة العلاقات مع إيران خاصة في ظل وجود نظام إيراني يستهدف تصدير الثورة والأيدولوجيا المذهبية وهذه المسائل والقضايا تتعلق بالمؤسسة الدينية والأمن القومي المصري وعليه ترتبط المؤسسة الدينية الرسمية بالموقف الوطني والأمن القومي وإبان حكم الرئيس الراحل محمد مرسي ٢٠١٢-٢٠١٣ بدت هنالك توجهات من قبل الرئيس مرسي باستعادة وتطوير العلاقة مع طهران لذلك ساور المؤسسة الدينية هواجس وهو ما بدا واضحاً في موقف الأزهر وذلك عقب زيارة الرئيس الأسبق أحمد نجاد إلى القاهرة في شباط فبراير عام ٢٠١٣ وذلك في إطار قمة الدول لإسلامية في القاهرة^(٥) وخلال الزيارة وعلى هامش لقاء الرئيس الإيراني الأسبق أحمد نجاد مع فضيلة شيخ الأزهر أحمد الطيب في القاهرة حيث كان موقف شيخ الأزهر أكثر حدة حيث عبر عن ثبات موقف مصر تجاه المخططات الإيرانية في المنطقة وقد جاء في بيان شيخ الأزهر «والذي أكد للرئيس الإيراني على أن الأزهر يرفض المد الشيعي في بلاد أهل السنة والجماعة مؤكداً على أنه أمر بالغ

مؤثر وفاعل بعد الثورة الإيرانية وما أعقبها من تحولات إقليمية ودولية وليصبح محدداً رئيسياً في العلاقات الإيرانية المصرية^(٦) وقد كان للمؤسسة الدينية الرسمية وبعض القوى الإسلامية السلفية دور واضح في زيادة حدة القطيعة بين البلدين وعلى النحو الآتي:

أولاً: ضغوط المؤسسة الدينية الأزهر :

في الواقع هنالك محددات أيديولوجية ومذهبية حالت دون تطبيع العلاقات بين البلدين إذ أن المجتمع المصري بميراثه الحضاري والثقافي وعقله الجمعي لا يميل إلى فكرة التشيع الديني والسياسي وما يؤكد على ذلك إذ بالرغم من أن الدولة الفاطمية مكثت في مصر لما يزيد عن مئتي سنة إلا أن المجتمع المصري بقي سنياً وظل التشيع في إطار المؤسسات الدينية الرسمية من دون المساس بهوية المصريين ونسبهم المجتمعي وبعد انتهاء حكم الدولة الفاطمية تأسست المؤسسة الدينية المصرية في صورة الجامع الأزهر الذي أسند له الدفاع عن المذهب السني كما بقيت الذاكرة الأزهرية تتخوف من التشيع السياسي مستحضرة التجربة الفاطمية فضلاً عن ذلك هنالك مخاوف أزهرية عميقة إزاء التشيع السياسي أو ما أطلق عليه بالتمدد الصفوي والتي يتلقاها الدارسون في جامعة الأزهر من خلال المناهج التي تدرس في الأزهر وما تزال مناهج هؤلاء ومن جاء من بعدهم من المدرسة الكلامية السنية التي تُدرس في أقسام العقيدة والفلسفة في أروقة جامعة

مما لاشك فيه ظلت المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية بما فيها التيارات السلفية تتوجس من الاختراق الشيعي بغطاء إيراني ومع زيارة الرئيس الإيراني أحمد نجاد للقاهرة عام ٢٠١٣ ثمنت الدعوة السلفية وذراعها السياسي المتمثل بحزب النور السلفي بموقف مشيخة الأزهر الرافض لنشر التشيع في مصر كما أعلن حزب النور تحفظه على زيارة الرئيس الإيراني مؤكداً على أن الحوار مع الرئيس الإيراني يجب أن يتضمن عدة قضايا تتضمن الموقف الفوري للمذابح في سوريا والتوقف عن اضطهاد الاحوازيين في إيران وضرورة العمل على تفكيك التشكيلات والفصائل الشيعية المسلحة التي تؤثر على الاستقرار في المنطقة فضلاً عن التأكيد على مناقشة ملف حقوق الإنسان لأهل السنة والجماعة في الدول التي تقوم طهران بالتدخل في سياساتها وأيضاً التأكيد على عدم السماح بنشر مذهب التشيع وتغلغله في الداخل المصري بما في ذلك التأكيد على عدم السماح لإيران بنشر التشيع وتصدير الثورة في البلدان الخليجية بالنظر إلى إنها تمثل عمقاً استراتيجياً لمصر^(١٨) وخلال تولي الرئيس محمد مرسي السلطة في مصر عام ٢٠١٢ حيث كان موقف الإخوان المسلمين إزاء عودة العلاقة مع إيران متذبذباً وغير واضح بالنظر إلى أن موقفهم يراعي ويتناغم مع موقف التيار السلفي الحليف الأساس لحزب الحرية والعدالة والرافض لتحسين العلاقات مع إيران وذلك لأسباب مذهبية وسياسية وهو ما

الخطورة وبأن مصر كانت وما تزال معقلاً لأهل السنة والجماعة وأن الأزهر الشريف يرفض رفضاً قاطعاً جميع محاولات نشر التشيع بين أهل مصر وشبابها وأن الأزهر شارك في عدد من مؤتمرات الوحدة الإسلامية وأنها جميعاً كانت تصب في مصلحة الشيعة الاثني عشرية^(١٩) ومما تقدم يبرز دور المؤسسات سواء الأمنية أو الدينية منها وعليه نلاحظ مدى توجس المؤسسات المصرية وعلى رأسها المؤسسة الدينية المتمثلة بالأزهر الشريف والتي تخشى من التمدد والاختراق لفكرة التشيع داخل أوساط المجتمع المصري المحافظ لذلك وظفت كل السبل والامكانيات في إطار المحافظة على تماسك المجتمع المصري بوصفه مجتمعاً سنياً خالصاً كما أنها عملت على رفع يقظة المؤسسات الأمنية في مصر بغية المحافظة على الأمن القومي المصري ككل.

ثانياً: ضغوط التيارات الإسلامية السلفية :

وبطبيعة الحال لا يمكن تجاهل مواقف التيارات والأحزاب الدينية الموازية للمؤسسة الرسمية وهي التيارات والقوى السلفية بكافة فروعها وتشكيلاتها المختلفة التي لطالما كان لها دور كبير في رفع يقظة تركيز الأجهزة الأمنية المصرية وذلك خشيةً من تأسيس تكوينات مجتمعية شيعية يمكن أن تكون مجالاً للاستهداف السلفي قد تدخل الدولة المصرية مرحلة التجاذب الطائفي غير الموجود عبر تاريخها السابق^(٢٠)

(٢٢) وفي ضوء ما سبق نلاحظ مدى تأثير المتغير المذهبي الديني الذي يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي أعاق تطور العلاقات المصرية الإيرانية بعد عام ٢٠١١ فعلى الرغم من بعض المحاولات التقارب المحدودة ظلت الاختلافات العقائدية والمذهبية حجر عثرة أمام أي تقارب استراتيجي خاصة مع تصاعد التوترات الإقليمية واصطفاف مصر إلى جانب القوى المناهضة للنفوذ الإيراني في المنطقة علاوة على ذلك تتشابه العوامل الدينية مع المصالح الجيوسياسية لكلا البلدين مما يجعل العلاقة بين البلدين متذبذبة وتتأثر بالسياق الإقليمي والدولي وبذلك يبرز البعد الديني بوصفه بعداً رمزياً والذي لم يكن مؤثراً في مسار تشكيل العلاقات المصرية الإيرانية خلال حقبة العهد الملكي إلا أنه أصبح مؤثراً في توجيه السياسة الخارجية المصرية تجاه إيران تحديداً بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ والذي تزايد بشكل مضطرب في العقود التالية.

الخاتمة والاستنتاجات:

شهدت العلاقات المصرية الإيرانية على مدار العقود السابقة تحولات جذرية كبيرة والتي أفرزتها طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية والمحلية في كلا البلدين وقد كان للأبعاد الرمزية كالتناقضات الفكرية والإيديولوجية فضلاً عن طبيعة توجهات النظام السياسي خصوصاً ما بعد ثورة ١٩٥٢ حيث تعززت

مثل عائقاً حينها في عودة العلاقات بين البلدين إبان فترة الإخوان المسلمين. (٢١) فضلاً عن ذلك فقد شكل الاعتداء على منزل القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة في الخامس من شهر ايار/مايو عام ٢٠١٤ عاملاً مؤثراً في توتر العلاقات بين البلدين إذ احتشد العشرات من المنتمين للتيار السلفي أمام منزله وذلك لإعلان رفضهم للسياحة الإيرانية في مصر كما رفع المحتجين شعارات كتبوا عليها لا للشيعية في مصر تجدر الإشارة إلى قيام بعض المحتشدين التابعين للتيار السلفي بمحاولة تسلق جدار المنزل إلا أن الأجهزة الأمنية المتواجدة أمام بوابة السفارة منعتهم من الدخول بعد أن كانوا يرومون اقتحام المنزل. (٢٠) كما صدر بيان عن حزب الأصالة السلفي أعلن فيه عن ادانته الشديدة ورفضه عقب وصول الفوج السياحي إلى محافظة أسوان كما اعتبر الحزب اتفاقية التعاون السياحي مع إيران بأنها «ستار لتغطية مشروع إيران الصفوي الإقليمي لنشر المذهب الشيعي في المنطقة» (٢١) لذلك يمكن القول إن التقارب مع إيران في حال أن تحقق سيستفز مشاعر التيار السلفي ومن ثم يصبح في عدااء جديد مع النظام وحتى حزب النور نفسه الذي لا يتعارض مع توجهات نظام الرئيس عبد الفتاح السيسي من الممكن أن يبدي اعتراضه على مثل هذا التقارب لا سيما وإن المملكة العربية السعودية أحد الممولين والداعمين لحزب النور السلفي وذلك بالنظر إلى التقارب الفكري والأيدولوجي مع المذهب الوهابي السلفي.

النظرة الأمنية بين الدولتين فضلاً عن بروز ظاهرة المد القومي في المنطقة ومع اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تعزز البُعد الأمني والمذهبي بشكل أكبر حيث تصاعدت التوترات الإقليمية والتحريض المذهبي والطائفي في المنطقة والذي أدى لتوتر العلاقات بين القاهرة وطهران وعقب موجات ثورات الربيع تحديداً ثورة يناير في مصر ٢٠١١ فقد تصاعدت حدة المخاوف الأمنية المصرية من النموذج الإيراني فتصاعدت التوترات المذهبية والطائفية في المنطقة وفي مصر أيضاً وبذلك ساهمت المحددات الأمنية والمذهبية في زيادة الاستقطاب بين البلدين والتي وقفت بالصد من تطور العلاقات المصرية الإيرانية آنذاك. ومما تقدم فإن هذه الدراسة خرجت بمجموعة من الاستنتاجات وعلى النحو الآتي:

لم تكن العلاقات المصرية الإيرانية خلال فترة ما قبل ثورة ١٩٥٢ أي أثر يُذكر للبُعد الأمني وحتى المذهبي في العلاقة بين البلدين وإنما تعززت بصورة كبيرة بعد هذا التاريخ نتيجة التوترات الجيوسياسية وتصاعد المد القومي في المنطقة.

شكّل عام ١٩٧٩ نقطة تحول فاصلة في تاريخ العلاقات المصرية الإيرانية نتيجة ما جاءت به هذه الثورة من شعارات ومبادئ مما أدى لتدهور العلاقات بين البلدين فضلاً عن تصاعد الخطاب الأيديولوجي والمذهبي في المنطقة.

الهوامش:
١- عبد الرحمن صلاح عبد العزيز ، العلاقات المصرية الإيرانية قبل ثورة يناير ٢٠١١ ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ألمانيا - برلين ، ٦ أبريل ٢٠٢٠ ، متاح عبر الرابط

- ٧- احمد فليح حسين الجبوري ، العلاقات الإيرانية - المصرية إبان رئاسة محمد مرسي ٣٠ حزيران ٢٠١٢ تموز ٢٠١٣ ، مجلة كلية التربية الأساسية ، المجلد ٢٠٢١ ، العدد وقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية والصرفة ، كلية التربية للبنات ، جامعة القادسية ، القادسية ، ٢٠٢١ ، ص ٥٤٧ .
- ٢- ضاري سرحان حمادي، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٤٧ .
- ٣- عبد الرحمن صلاح عبد العزيز ، مصدر سبق ذكره
- ٤- حسنين توفيق إبراهيم ، مثلث العلاقات المصرية - التركية - الإيرانية المحددات ، المسارات ، الآفاق ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، المجلد ٢٠٠٠ ، العدد ٣١ ، القاهرة ، كانون الأول ، ديسمبر ، ٢٠٠٠ م ص ٣٨٧ .
- ٥- محمد محسن أبو النور ، هل يمكن أن تكون إيران ملاذاً آمناً للإخوان المسلمين ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تقدير موقف ، ٨ كانون الثاني- يناير - مصر ، ٢٠١٥ ، ص ٦ ، متاح على الرابط: <https://www.ikhwan.wiki/index.php?title=https://www.democraticac.de/?p=60789> ، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٨/٢٠ .
- ٦- أحمد حسين ، العلاقات الإيرانية - المصرية خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٢٠ ، مركز المسار للدراسات الإنسانية ، القاهرة ، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠ ، ص ١٤ متاح على الرابط التالي : <https://almasarstudies.com/studies-egypt-iran-2010-2020/> تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٨/٢٥ .
- ٨- محمد السيد الصياد ، قراءة في نظرة الدبلوماسية المصرية تجاه إيران من خلال مذكرات عمرو موسى ، دراسة في استراتيجية صناعة القرار المصري ، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ، ٢٩ نوفمبر ، ٢٠١٧ ، بحث منشور: <https://rasanah-iiis.org> ، تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٨/٢٧ ص ٩-١٠-١١
- ٩- معتز سلامة ، محمد السيد الصياد ، السياسة المصرية تجاه إيران وتحديات الانتقال من القطيعة إلى التطبيع ، مجلة الدراسات الإيرانية ، السنة الأولى - العدد الرابع ، الرياض - سبتمبر ٢٠١٧ ، ص ٦١
- ١٠- محمد سالم احمد الكواز ، طبيعة مسار العلاقات بين مصر وإيران في ظل الحراك الثوري المصري ٢٠١١ - ٢٠١٣ ، ((دراسة تاريخية)) مجلة سُر من رأى ، المجلد الثامن عشر ، العدد الحادي عشر ، كلية التربية ، جامعة سامراء ، العراق ، السنة السابعة عشر ، آذار ، ٢٠٢٢ ، ص ١٠٩٣ .

- ١١- ضاري سرحان حمادي ، التطورات المعاصرة في العلاقات الايرانية - المصرية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٣٧ - ٣٨ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٨ ، ص ٥٥٥
- ١٢- محمد السعيد إدريس ، العلاقات الإيرانية - المصرية بين تحديات وفرص المحدد الطائفي ، إيران - مصر مقاربات مستقبلية ، مجموعة من المؤلفين تحرير: توفيق شومان ، (مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ٢٠٠٩) ص ٣٦٨ - ٣٦٩
- ١٣- المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠
- ١٤- معتز سلامة ، محمد السيد الصياد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٣
- ١٥- المصدر نفسه ، ص ٦١ - ٦٢
- ١٦- محمد سعيد الصباغ ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣
- ١٧- معتز سلامة ، محمد السيد الصياد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢
- ١٨- المصدر نفسه ص ٦٢ - ٦٣
- ١٩- أحمد فليح حسين الجبوري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠٨
- ٢٠- أحمد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠
- ٢١- حسن صعب ، عقدة العلاقات المصرية - الإيرانية من مرسي إلى السيسي ، المعهد المصري للدراسات ، السياسية والاستراتيجية - مصر ، سبتمبر ٢٠٢١ ، ص ٧ ، على الرابط: <https://eipss-eg.org> تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٨/٢٨
- ٢٢- علاء عبد الحسين كاظم ، العلاقات المصرية - الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص ١٦٣

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أحد أبرز المواضيع المهمة والحساسة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية الا وهو أثر البُعد الأمني والمذهبي في تشكيل العلاقات المصرية الإيرانية بعد عام ٢٠١١ وهو العام شهد تحولات جذرية كبيرة في المنطقة عقب موجات الربيع العربي والتي قادت لصعود قوى الإسلام السياسي وركزت هذه الدراسة على تحليل دور الأبعدين الأمني والمذهبي في السياسة الخارجية المصرية تجاه النفوذ الإيراني في المنطقة وقد ساهما في توتر وتدهور العلاقات بين البلدين بصورة مضطربة خصوصاً ما بعد ثورة يناير ٢٠١١ وبالرغم من ذلك فإن العلاقات

in Egyptian foreign policy towards Iranian influence in the region, which contributed to the tension and deterioration of relations between the two countries in a steady manner, especially after the January ٢٠١١ revolution. However, relations between Cairo and Tehran are influenced by numerous factors and variables, both regional and international. These factors, along with security and sectarian dimensions, have contributed to the growing rift and discord between them, exacerbating the tensions in their relations after ٢٠١١.

Keywords: Egyptian-Iranian relations, security dimension, sectarian dimension, Sunni-Shiite polarization, post-٢٠١١-, Arab Spring revolutions.

بين القاهرة وطهران تؤثر بها العديد من العوامل والمتغيرات منها الإقليمية والدولية إذ ساهمت هذه العوامل إلى جانب الأبعاد الأمنية والمذهبية والتي زادت من الفجوة والهوة في اضطراب العلاقات بينهما بصورة مضاعفة ما بعد ٢٠١١.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المصرية – الإيرانية ، البُعد الأمني ، البُعد المذهبي ، الاستقطاب السني الشيعي ، ما بعد ٢٠١١ ، ثورات الربيع العربي.

Abstract

This study sought to shed light on one of the most important and sensitive

topics in political science and international relations, namely the impact of the security and sectarian dimensions on shaping Egyptian-Iranian relations after ٢٠١١, a year that witnessed radical transformations in the region following the Arab Spring revolutions, which led to the rise of political Islamic forces. This study focused on analyzing the role of the security and sectarian dimensions